

تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية

أ: فتحي خن و د: فوزي عبد الرزاق

جامعة سطيف 01.

Abstract :

In light of the continuing declining oil prices in international markets, and affecting directly on the fiscal situation of Algeria's economy.

this study aims to analyse and assessment fiscal sustainability in Algeria , By monitoring the change and evolution the various ratios and indicators of fiscal sustainability, for Trying to propose practical measures in order to mitigating the effects of oil price shock and enhance fiscal sustainability in Algeria.

- Key words: oil price shock. Fiscal Sustainability.

Indicators.

JEL Codes: E62; Q41; C13; C26.

المخلص :

في ظل التراجع المستمر لأسعار النفط في أسواق الدولية، وتأثيرها المباشر على الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري، تهدف هذه الدراسة لتحليل وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر من خلال رصد تغير و تطور نسب ومؤشرات الاستدامة المالية المختلفة، محاولين اقتراح إجراءات عملية لأجل تخفيف آثار الصدمة النفطية وتعزيز الاستدامة المالية في الجزائر.

- الكلمات المفتاحية: الصدمة النفطية، الاستدامة المالية، المؤشرات.

وَأدّت تقلبات أسعار النفط الدورية والمستمرة تحديات متجددة وصدّات متكررة للاستدامة المالية في الجزائر لا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على مستويات دينها العام من جهة، وتأثير على استقرار ملاءتها المالية من جهة أخرى.

ففي بدايات أوائل عام 1986، وفي أعقاب قرار بعض أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بزيادة المعروض النفطي بصفة كبيرة، سجل سعر النفط انخفاضا حادا وصل إلى نحو 10 دولارات للبرميل، أدخل العديد من الدول النفطية في أزمت مالية وأزمات مديونية على غرار الجزائر.

اليوم وبعد قرابة: 30 عاما ها هي الجزائر أمام تحدي جديد ومشابه من حيث التراجع الحاد في أسعار النفط، والتي انخفضت من حوالي 110 دولارات إلى نحو 35 دولارا للبرميل بسبب تباطؤ النمو العالمي مدفوعا بتراجع النمو في الاقتصاد الصيني، وزيادة إنتاج دول منظمة الأوبك، وإمدادات المنتجين الجدد للنفط الصخري، حيث أمام هذا الوضع تتساءل حول:

ما مدى قدرة الجزائر - في ظل تراجع أسعار النفط - على الاستمرار في مستويات

النفقات العامة الحالية دون الإفراط في اللجوء للدين العام بما يحقق الاستدامة المالية؟

- منهجية البحث والهدف منه:

إنطلاقا من أنه يجب تفسير نتائج تحليل الاستدامة المالية على ضوء خصائص البلد المعني الاقتصادية والمالية،¹ وبالرجوع الى أن اعتبار أن السياسات المالية لدولة ما مستدامة أم غير مستدامة يتوقف على مسار تغير مستوى الدين العام لها، إضافة الى حجم تدفق نفقاتها وإيرادات العامة الحالية و المستقبلية، حيث يتميز كلاهما بدرجة عالية من عدم اليقين خاصة في الدول التي تعتمد في إعداد ميزانيتها العامة على العوائد المالية المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية والطاقوية، كما هو الحال في الجزائر، بالنظر الى أن إيراداتها من الموارد الطبيعية (النفط والغاز) تتصف بالتذبذب والتقلب في الأسعار، وعدم اليقين بسبب مميزات سوقها العالمي، إضافة إلى أن الأصل المشتقة منها هذه الموارد، ناضب وغير متجدد،² واستنادا لتعريف الاستدامة المالية بالنسبة للدول النفطية والمتمثل بقدرة

الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة، أو توفير نفس مستوى الإنفاق العام الحالي، في فترة ما بعد نضوب النفط، دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للإنفاق العام أو دون اللجوء إلى الاعتماد المفرط على الدين العام".³

نهدف من خلال هذا البحث لتحليل الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وبيان تأثير هذه الأخير على تحقق الاستدامة المالية في ضوء السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة حاليا، وذلك من خلال اختبار مدى احترام قيد الملاءة الزمني، إضافة الى رصد تطور وتغير مختلف مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر محاولين استخلاص النتائج بغية طرح البدائل والحلول للوضعية المالية الراهنة.

أولا: التأكد من مدى تحقق شرط الملاءة المالية (solvency condition)

بادئ ذي بدء، نباشر عملية التحليل التقييمي للاستدامة المالية في الجزائر انطلاقا من التأكد من تحقق شرط الملاءة المالية والذي نحدد من خلاله الأربع حالات المحتملة لاستدامة الدين العام (الملاءة، السيولة، الاستدامة أو قابلية التأثر) في الجزائر، وذلك بالحساب العددي للشرط إنطلاقا من المتراجحة أدناه:⁴

$$\sum_t G_t \times (1+r)^{-t} + (1+r) \times DOD_t \leq \sum_t R_t \times (1+r)^{-t}$$

حيث: (G_t): الإنفاق الحكومي، (R_t): الإيرادات الحكومية، (r): معدل الفائدة، (DOD_t): القيمة الاسمية لرصيد الدين في نهاية السنة (t)، ولأجل تبسيط عملية الحساب يمكن كتابة المتراجحة أعلاه بالشكل الرياضي التالي:

$$(1+r) \times DOD_t \leq \sum_t (R_t - G_t) \times (1+r)^{-t}$$

ووفق الكتابة الرياضية اعلاه، يتحقق شرط الملاءة إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية (الإيرادات مطروحا منها النفقات) أكبر أو تساوي القيمة الاسمية للدين العام عند نهاية الفترة (t) إضافة الى فوائده المتراكمة، والجدول التالي تجسيد تطبيقي للشرط الملاءة المالية في الجزائر:

جدول رقم (1): حساب شرط الملاءة المالية

$(1+r) \times DOD_t \leq \sum_t (R_t - G_t) \times (1+r)^{-t}$		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
		(In billion of Algerian dinars)						
ALGERIA	r	3,1	4,7	4,2	3,5	3,4	3,5	3,6
	Rt	5051	4560	5231	5828	6435	7076	7781
	Gt	7712	7131	7482	7867	8279	8710	9159
	Rt-Gt	-2661	-2571	-2251	-2039	-1844	-1634	-1378
	$(Rt-Gt) \times (1+r)^{-t}$	-2661	-2455,6	-2073,2	-1839,1	-1613,2	-1375,8	-1114,5
	$\sum (Rt-Gt) \times (1+r)^{-t}$	-2661	-5116,6	-7189,8	-9028,8	-10642	-12018	-13132
	DODt	1511,9	2616,2	4746,8	6649,2	8369,8	9907,5	11191
	$(1+r) \times DODt$	1558,8	2739,1	4946,1	6881,9	8654,4	10254	11594

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL وبالإعتماد على البيانات المستخلصة من: IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة المالية على المدى المتوسط الأجل رغم تمتعها حاليا بمستويات متدنية من الدين العام نسبيا، وذلك لأن شرط الملاءة المالية غير محقق في كامل فترة التحليل والتقييم (2015-2021)، حيث أن القيمة الحالية (PV) للإيرادات المالية الجارية والمستقبلية في الجزائر لا تغطي القيمة الحالية للنفقات الجارية والمستقبلية ولا تغطي أيضا القيمة الإسمية للدين العام ولا الفوائد المتراكمة عنه في أي سنة من السنوات الست (6) المقبلة.

بعبارة أخرى: أن القيمة الحالية (PV) للنفقات العمومية الجارية والمستقبلية، بالإضافة إلى قيمة مخزون الدين العام تتجاوز القيمة الحالية للإيرادات العمومية الجارية والمستقبلية، حيث تتطلب الملاءة المالية من الدولة أن لا يكون صافي القيمة الحالية لجميع التزاماتها المستحقة مستقبلا، أعلى من مواردها المالية، أي أن يكون حجم الدين المتراكم بالإضافة إلى القيمة الحالية المخصومة للإنفاق لا تتعدى القيمة الحالية المخصومة للعائد.

إذن فالجزائر في وضع مالي غير مستدام و قابل للتأثر (**Vulnerability**) بما أن شرط الملاءة غير محترم، والجزائر في خطر التعرض لأزمة مديونية مجددا في ظل عدم تنوع مصادر الإيرادات العمومية في الجزائر وتأثرها بانخفاض أسعار النفط، في ظل عدم وجود استراتيجية واضحة لإدارة ومتابعة وتأطير عملية إدارة الدين العام في الجزائر بعيدا عن العشوائية والارتجالية وسوء التخطيط.

والمستخلص أن مفهوم الاستدامة المالية في الدول النفطية والمتضمن "القدرة الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة في فترة ما بعد نزوب النفط دون اللجوء إلى الاعتماد المفرط على الدين العام" هو مفهوم بعيد عن الواقع المالي للجزائر، وهذا ما يقودنا لحساب مختلفة مؤشرات قابلية التأثر والنسب ذات الصلة الأخرى التي تقيس خطر تدهور وضع الدين من جراء الظروف الحالية وفق المعايير والعتبات المرجعية.

ثانيا: تقييم مؤشرات ونسب قابلية التأثر

1/- تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تعد نسبة الدين العام إلى (GDP) في الجزائر من بين الأقل عالميا، وذلك بفضل الطفرة النفطية الناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط والتسديد المسبق لجزء كبير من الدين الخارجي سنة 2006، مما أدى الى انخفاض نسبة الدين العام الى (GDP) من أكثر من 130% إلى حدود: 5% سنة 2007، كما هو موضح أدناه:

الشكل رقم (1): تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بدلالة

سعر النفط للفترة 1991-2016



<http://www.tradingeconomics.com>

المصدر:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ: نجاح السلطات المالية في الجزائر في تخفيض مستويات الدين العام الى (GDP) بداية من سنة 1999، أين اتخذت مستويات الدين العام اتجاه تنازلي مرده الطفرة النفطية لأسعار النفط بداية من سنة 2000، لكن مع نهاية سنة 2015 ونتيجة للانكماش حاد في عائدات النفطية، بلغت مستوى الدين العام في الجزائر: 13.6% من (GDP) بزيادة 5% عن مستواه في

2014⁵، وذلك ما يدل على الاعتماد الكبير على العوائد النفطية في تقليص نسبة الدين العام الى (GDP) في ظل غياب استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام وفق أهداف محددة تعزل الاقتصاد عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدول أدناه يبين من خلال حساب معاملي بيرسون وسبيرمان، درجة الترابط بين تغير متوسط سعر النفط السنوي، ونسبة الدين العام الى (GDP) في الجزائر.

الجدول(2): درجة الاعتماد على العوائد النفطية في تقليص نسبة الدين العام الى(GDP)

الدين	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط سعر النفط السنوي	61.5	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49
نسبة الدين العام من (GDP)	26.9	13.9	8.8	10.8	11.7	9.9	10.0	8.3	8.8	13.6
حساب معامل بيرسون	-0.3883631		حساب معامل سبيرمان		-0.6686961					

المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج:R، وبالاعتماد على البيانات المستمدة من: International Monetary Fund. Now Is the Time Fiscal Policies for Sustainable Growth. Fiscal Monitor. April.2015.

من خلال الجدول أعلاه نسجل: أن معامل الارتباط بيرسون المقدر ب: 0,5- يدل على الاعتماد الكبير للسلطات المالية في الجزائر على العوائد النفطية في تقليص حجم المديونية الجزائرية في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم لإدارة الدين العام وتوجيهه في إطار مستدام ماليًا، فكون أن الإشارة السالبة لكلا المعاملين (بيرسون وسبيرمان) يدل ذلك على العلاقة العكسية بين أسعار النفط ونسبة الدين العام الى (GDP)، وذلك كون ارتفاع أسعار له تأثير مضاعف على تقليص حجم الدين العام بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توفر إيرادات مالية ضخمة، تتيح للحكومات تغطية نفقاتها دون اللجوء للاستدانة بالدرجة الأولى، وكذا تحقيق فوائض مالية تمكنها من تسديد أصل الدين وخدماته بالدرجة الثانية، وكذا تحقيق النمو في الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تنخفض بشكل تلقائي.

2/- تطور نسب والمؤشرات الأخرى ذات الصلة: اضافة الى ما سبق، توجد العديد من النسب ذات الصلة بموضوع الاستدامة المالية وفيما يلي ملخص لأهمها:

جدول رقم (3): مؤشرات الدين الأخرى ذات الصلة بالاستدامة المالية في الجزائر (%)

النسب والمؤشرات (%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدين الخارجي/ الناتج المحلي الاجمالي	5.2	4.6	3.7	5.4	4.5	3.1	2.7	2.5	2.6
ديون قصيرة الأجل/اجمالي الدين الخارجي	9.1	12.2	20.9	20.2	24.5	18.9	21.9	25.4	36.2
الديون الميسرة/ اجمالي الدين الخارجي	31.7	34.0	32.5	27.4	25.4	26.6	21.3	21.0	16.0
الدين الخارجي/الصادرات	9.9	9.1	7.2	14.0	11.1	7.5	6.9	7.3	8.2
خدمة الدين/الصادرات	22.5	2.0	1.4	2.0	1.0	0.8	1.1	0.7	0.4
مدفوعات الفائدة/الصادرات	1.1	0.3	0.2	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1

The World Bank. International Debt Statistics 2016. Country : المصدر :

Tables:Algeria.P:28.

من خلال الجدول نلاحظ: أن نسبة الدين الخارجي الى (GDP)، والذي يمثل مؤشر يربط حجم الدين الخارجي بقاعدة الموارد المحلية، ويعكس قدرة الجزائر على تحويل إمكانياتها الانتاجية الى موارد مالية تعزز قدرتها على سداد دينها الخارجي والذي لا يمثل سوى 2,6% من (GDP) نهاية 2014، أما نسبة الدين الخارجي الى الصادرات، و نسبة خدمة الدين الى الصادرات يمثلان مؤشرين على درجة ثقل اعباء الدين على التصدير أو القدرة على توفير العملات الصعبة، حيث تعبر أرقام هذا المؤشرين عن قدرة الجزائر على تحصيل العملات الأجنبية لتغطية احتياجات تسديد اعباء الدين العام الخارجي.

أما قيم مدفوعات الفائدة بالمقارنة مع حجم الصادرات الموضحة فتدل أن الجزائر لديها إمكانيات كبيرة لمواجهة النفقات غير المنتجة، وأن مدفوعات الفوائد لا تشكل عبء على الدولة، وأقل من الحد أدنى المقترح من طرف المنظمة العالمية للتخفيف (Debt relief international) والمقدر بـ: 4.6% من (GDP).

ثالثا: التحليل التقييمي لمؤشرات الاستدامة المالية.

المؤشرات السابق ذكرها أعلاه تمدنا بمعلومات أولية متعلقة بالاستدامة المالية، لأنها مؤشرات ما بعد الحدوث (ex-post)، أي تقدم لنا الوقائع التي تم التأكد منها، بالمقابل، من أجل إجراء تقييم للاستدامة المالية متكامل في الجزائر يجب تناول بعض مؤشرات (ما قبل الحدوث) (ex-ant) التي تقدم لنا معلومات عن مدى التعديل المالي اللازم لتحقيق الاستدامة المالية، والعراقيل التي تعيق ذلك.

1/- مؤشر الوضع المالي المستدام (Sustainable fiscal position indicator)

مؤشر الوضع المالي المستدام هو مؤشر يتيح إكمال التحليل المتعلق بالمؤشرات التقليدية للاستدامة المالية بواسطة منهج تاريخي يقيم دالة رد الفعل للسلطات المالية تجاه تقلب المتغيرات المحددة لاستدامة الدين العام في الزمن، ولهذا سُمي مؤشر الوضع المالي المستدام، والجدول التالي تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية لمؤشر الوضع المالي المستدام، حيث أن β هو التناسب بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g) و (λ) هي دالة رد الفعل للسياسة المالية وتتمثل في التناسب بين فجوة الرصيد الأولي الفعلي (BP) و الرصيد الأولي المستدام أو المستهدف (BP^*)، والفجوة بين نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة السابقة (b)، ونسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي المستدام أو المستهدف (b^*).⁶

جدول رقم (4): حساب مؤشر الوضع المالي المستدام

indicator	$IFS_t = (\beta_t - \lambda_t) = \frac{1 + r_t}{1 + g_t} - \frac{BP_t - BP^*}{b_{t-1} - b^*}$		
countries	algeria		
years	2014	2015	2016
r	0,029	0,031	0,047
g	0,038	0,039	0,034
B	1,067	1,07	1,081
BP	-0,081	-0,17	-0,158
BP*	-0,027	-0,027	-0,027
bt-1	0,083	0,08	0,09
b*	0,1	0,083	0,08
λ_t	0,144301205	0,0845	0,062
IFSt	0,922698795	0,9855	1,019

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL وبالاعتماد على البيانات المستخلصة من:

-IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.

من خلال الجدول أعلاه نسجل: أن قيمة المؤشر (IFS_t) أقل من (1) في سنتي (2014-2015) مما يدل على أن الوضع المالي كان مستدام في تلك الفترة ومتوافق مع الظروف المطلوبة لضمان تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر حسب مؤشر الوضع المالي المستدام، لكن بحلول سنة 2016 نسجل أن قيمة المؤشر (IFS_t) أصبحت أكبر من (1) مما يدل على أن الجزائر دخلت في وضع مالي غير مستدام وأن السياسات المالية المتبعة حالياً لا تتلاءم والتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية، ولا تتوافق مع أهداف الاستدامة المالية، وهذا

يعزى للعجز الحاصل في الميزانية العامة اثر الانخفاض الحاد في إيراداتها العامة جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- مؤشر الفجوة الضريبية: (Indicator of the taxation gap): نستعمل مؤشر

الفجوة الضريبية لأجل بيان مدى اتساق السياسة الضريبية المعمول بها في الجزائر ودورها في تحقيق الاستدامة المالية، وذلك من خلال الكشف عن مستوى الدخل المستدام (T^*) الذي يحافظ على ثبات نسبة الدين إلى (GDP) ومقارنته والدخل الجاري (Tt) أو الإيرادات المالية العمومية الواردة في السنة t على النحو التالي:⁷

$$I_t = T^* - Tt = g_t + (r_t - q_t)b_t - Tt$$

حيث أن (T^*) هو العبء الضريبي في الفترة (n) سنوات، الذي يؤدي إلى استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى (b_t)، و (T) هو العبء الضريبي الفعلي، و (g) هو الانفاق، و (r) هو سعر الفائدة، و (q) هو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والجدول التالي تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية لمؤشر الفجوة الضريبية أعلاه.

جدول رقم (5): حساب مؤشر الفجوة الضريبية

(In percent of GDP)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
q	2,8	3,3	2,8	3,8	3,9	3,4
r %	3	2,9	2,7	2,9	3,1	4,7
(r-q)	0,2	-0,4	-0,1	-0,9	-0,8	1,3
bt	0,095	0,1	0,083	0,08	0,09	0,154
(q-r)bt	0,019	-0,04	-0,0083	-0,072	-0,072	0,2002
g	0,403	0,447	0,367	0,413	0,465	0,424
T	0,399	0,397	0,358	0,334	0,301	0,268
T*	0,422	0,407	0,3587	0,341	0,393	0,6242
ind: I	0,023	0,01	0,0007	0,007	0,092	0,3562

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL وبالاعتماد على البيانات المستخلصة من:

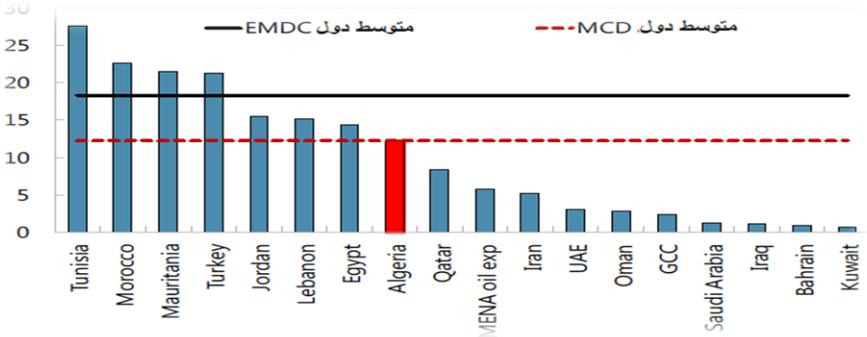
-IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.

من خلال الجدول أعلاه نسجل: أن تقدير مستوى الدخل المستدام (T^*) للفترة (2011-

2014) يقارب المستويات الدخل الفعلية الجارية (Tt) أين تقارب قيمة مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر الصفر ($I_t \approx 0$) مما ساعد على بقاء الدين العام عند مستويات متدنية نسبيا، لكن مع بداية من 2015 نلاحظ تحول في مسار مؤشر الفجوة الضريبية سنة

بشكل موجب وهذا بفعل تدني مستويات الدخل الفعلية الى قيم أقل من مستويات الدخل المستدام بفعل الصدمة النفطية وانخفاض أسعار النفط مما أدى بالدين العام في الجزائر لسلك مسار تصاعدي وذلك ابتداءا من سنة 2016، أين يتوقع أن يصل الدين العام الى مستوى 15,4 % بزيادة تقدر بـ: 6,4 % من الناتج الوطني الإجمالي، وذلك تزامنا مع إصدار سندات القرض السندي أبريل 2016، وهذا ما يوجب على السلطات المالية في الجزائر مزيدا من تعبئة للإيرادات العمومية في ظل وجود مجال لنمو هذه الإيرادات بالنظر أن نسبة الإيرادات الجبائية العادية في مستوى تحت متوسط مجموعة الدول الناشئة والنامية بنسبة تقدر بـ: 12.4 % من GDP في عام 2013، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2): نسبة إيرادات الجبائية العادية من الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: Andrew Jewell. and others, ALGERIA SELECTED ISSUES. IMF Country Report No. 14/342.P :8

من خلال الشكل نلاحظ: أن نسبة الإيرادات الجبائية العادية من (GDP) تساوي متوسط التحصيل في دول (MCD)، وأقل من المتوسط في دول الناشئة والنامية (EMDC)، وأقل بكثير من النسب في المغرب وتونس، وذلك جراء ضعف التحصيل الضريبي حيث أن الجزائر تخسر حوالي 100 مليار دينار جزائري سنويا نتيجة الغش والتهرب الضريبي، (أي ما يعادل أكثر من نصف قيمة الضرائب العادية التي يتم تحصيلها) - أنه يوجد فجوة في تحصيل الإيرادات الجبائية حيث أن الجزائر لم تبلغ مستوياتها المتوقعة من الإيرادات العادية خارج قطاع الطاقة، وأن لديها القدرة على جمع إيرادات

- جباية إضافية تقدر نسبتها بـ: 2.3 % من GDP، تمكنها من تنمية إيراداتها، وتبقيها دون المستوى المتوسط لتحصيل الإيرادات في البلدان (EMDC)، وذلك من خلال:
- فرض ضرائب أكثر ملائمة ومناسبة لطبيعة النشاط وتنسم بالفعالية.
 - ترشيد الإعفاءات الضريبية لتوسيع نطاق الوعاء الضريبية الأساسي .
 - حث المزيد من الأعوان الاقتصاديين والأفراد الناشطين ضمن القطاع غير الرسمي ليصبحوا جزءا من القطاع الرسمي.
 - إيجاد آليات بديلة للقضاء على التهرب الضريبي، و القيام بإصلاحات في الإدارة الضريبية والجمركية.

2- / مؤشر بويتير (Buiter's Indicator) : يستعمل هذا المؤشر لقياس الفجوة بين الرصيد الأولي المستدام (b^*) والرصيد الأولي الفعلي (b_t)، وذلك من خلال الإعتماد على مؤشر القيمة الصافية للثروة (w_t) (والتي تعرف بأنها مجموع الأصول بما فيها الأصول المالية والعينية مطروحا منها إجمالي الدين العام) وذلك على النحو التالي:⁸

$$b^* - b_t = (r - q)w_t - b_t$$

والجدول التالي تجسيد تطبيقي للكتابة الرياضية لمؤشر بويتير في الجزائر:

جدول رقم (6): حساب مؤشر بويتير

(In percent of GDP)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
q	2,8	3,3	2,8	3,8	3,9	3,4
r %	3	2,9	2,7	2,9	3,1	4,7
(r-q)	0,2	-0,4	-0,1	-0,9	-0,8	1,3
w	0,277	0,234	0,257	0,177	0,033	-0,111
bt	0,095	0,1	0,083	0,08	0,09	0,154
(r-q)w	0,0554	-0,0936	-0,0257	-0,1593	-0,0264	-0,1443
(r-q)w-bt	-0,0396	-0,1936	-0,1087	-0,2393	-0,1164	-0,2983

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL وبالاعتماد على البيانات المستخلصة من:

-IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.

من خلال الجدول نسجل: أنه نظرا لامتلاك الجزائر أصول عينية ومالية ضخمة في السنوات الأخيرة خاصة من الاحتياطات النقدية، ونظرا لكون نسب الدين العام الى (GDP) عند مستويات دنيا نسبيا، تتمتع الجزائر بقيم جيدة في مؤشر بويتير باعتبار أن القيم

السالبة للمؤشر تدل على امتلاك الجزائر لسياسة مالية مستدامة ستؤدي بالحفاظ على ثبات القيمة الصافية لثروة المجتمع وللأجيال المتعاقبة، لكن الانخفاض السريع لاحتياطيات الجزائر من النقد الأجنبي (كما هو موضح في الشكل أدناه) من حوالي 194 مليار دولار ليصل إلى: 152,8 مليار دولار،⁹ ينبأ بتآكل ثروة المجتمع والأجيال القادمة في المستقبل في ظل السياسات المالية الحالية.

الشكل رقم (3): تطور حجم احتياطيات النقد الأجنبي في الجزائر 2013-2016



<http://www.tradingeconomics.com>

المصدر:

3- مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير: يستعمل مؤشر الفجوة الأولية القصيرة الأجل (Short term primary gap indicator) للدلالة على مستوى الرصيد الأولي المطلوب لتثبيت الدين كنسبة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والرصيد الأولي الحالي، وذلك من خلال العلاقة الرياضية التالية:¹⁰

$$BP^* - BP = (r_t - n_t)b - BP$$

والجدول التالي تجسيد تطبيقي لمؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير في الجزائر.

جدول رقم (7): حساب مؤشر الفجوة الأولية ذات الأجل القصير

$BP^* - BP = (r_t - n_t)b - BP$		2011	2012	2013	2014	2015	2016
Algeria	n	2,05727	2,12476	2,16058	2,11488	3,29839	3,19307
	r %	3	2,9	2,7	2,9	3,1	4,7
	(r-n)	0,94273	0,77524	0,53942	0,78512	-0,1984	1,50693
	bt	0,095	0,1	0,083	0,08	0,09	0,154
	(q-r)bt	0,08956	0,07752	0,04477	0,06281	-0,0179	0,23207
	BP	-0,017	-0,053	-0,006	-0,078	-0,162	-0,151
	(-r)bt-BP gap indicator	0,10656	0,13052	0,05077	0,14081	0,14414	0,38307

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EXCEL وبالاعتماد على البيانات المستخلصة من: -IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.

من خلال الجدول أعلاه نسجل: أن مؤشر الفجوة الأولية القصيرة الأجل ذا قيم موجبة في جميع سنوات الفترة (2011-2016) وهو ما يدل على أن السياسات المالية في الجزائر غير مستدامة لأنها تتوجه الى رفع مستوى الدين بالنسبة إلى (GDP) الى 43,3% آفاق سنة 2021، وذلك نتيجة عدة متغيرات تساهم في تراكم الدين في الجزائر أهمها تسجيل الجزائر لعجز موازني متكرر تجاوز 16% سنة 2015، في حين أن الرصيد الأولي (BP^*) المطلوب لتثبيت الدين كنسبة (GDP) يقدر بعجز مالي لا يتجاوز: -2.7%¹¹، وهذا ما ينعكس سلبا على تصنيفات الجزائر الائتمانية، فعند استعراض وتحليل جودة التصنيفات الائتمانية للجزائر أدناه - والذي يستخدم من قبل مختلف صناديق الثروة السيادية، وغيرهم من المستثمرين لقياس الجدارة الائتمانية (credit worthiness) - نلاحظ:

الجدول رقم (08): التصنيفات الائتمانية للجزائر

الدولة	TERating	Fitch	Moody's	S&P	الملاحظة
الجزائر	15	CCC	Caa2	CCC	متضاربة جدا، وغير مشجعة على الاستثمار

<http://www.tradingeconomics.com>

المصدر:

أن التصنيف الائتماني للدين العام في الجزائر من قبل وكالات التصنيف الائتماني الكبرى لغاية تاريخ 29/08/2016 ظل عند مستويات متدنية، فأى مشروع مستقبلي للاقتراض من الخارج سيكون بمعدلات فائدة مرتفعة جدا، ولهذا اختارت السلطات المالية في الجزائر اللجوء لإصدار سندات حكومية (القرض السندي)، يدعمها في ذلك الكثير من العوامل التي تجعل من اصدار السندات هو الخيار الأفضل الآن لتسديد العجز في الميزانية، من بينها انخفاض مستويات أسعار الفائدة محليا، وارتفاع السيولة لدى البنوك، الشركات والأفراد في القطاع الغير رسمي.

فالقرار الحكومي بإصدار سندات حكومية وإطلاق القرض السندي في 17 أبريل 2016، تحت شعار **"القرض الوطني للنمو الاقتصادي"** يهدف للعديد من الغايات نوجزها في:

■ الإبطاء في تآكل المدخرات المالية في صندوق ضبط الإيرادات (FRR) والمساهمة في تغطية متطلبات الإنفاق الحكومي، ذلك أن الحكومة اعتمدت في

السنوات الأخيرة في تمويل العجز على الاقتطاع من (FRR)، حيث انخفضت الاحتياطات النقدية للجزائر بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة مع مستوى الذروة سنة 2013 الذي بلغ 194 مليار دولار.¹²

■ حشد موارد مالية جديدة، لمواجهة التراجع الحاد للإيرادات العامة بسبب انهيار أسعار النفط

■ تعبئة الادخار الوطني لتلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة والوفاء بالتزامات الميزانية

وتفادي اللجوء المستعجل للاستدانة الخارجية، وذلك بالنظر الى احتياجات المالية الحكومية الاجمالية المتراكمة للخمس سنوات القادمة التي من المتوقع أن تبلغ 75,1% من (GDP).¹³

■ الإبقاء على الإنفاق الحكومي عند مستوياته المرتفعة بهدف استكمال المشاريع العمومية الجارية حالياً، والحفاظ على استقرار معدلات النمو وحماية الاقتصاد من أي انكماش.

■ امتصاص المخزون النقدي المتراكم لدى البنوك التجارية البالغ (حجم المخزون البنوك في الجزائر والذي يتعين استغلاله ببلغ 7 آلاف مليار دج)، أو النقود المتواجدة في القطاع غير الرسمي تتراوح ما بين 1000 الى 1300 مليار دج)، وذلك بإقناع أصحاب الثروات على إدخالها إلى الدائرة الرسمية، والمشاركة في عملية الاكتتاب في سندات الدين الحكومي (القرض السندي)، والتي ستمتد لمدة 6 أشهر كاملة بهدف جمع أقصى مبلغ ممكن.

■ تعميق وتطوير سوق السندات والبورصة في الجزائر، والذي يخدم ثلاث أغراض رئيسية تتمثل في: المساعدة على توسيع قاعدة المستثمرين، والتقليل من مخاطر إصدار الدين بالعملة المحلية التي لا تحمل مخاطر سعر الصرف، وإيجاد مرجعية استرشادية لأسعار أدوات الدين لشركات القطاع الخاص التي تريد اصدار سندات لتمويل أنشطتها.

■ اضافة الى ذلك، القرض السندي للدولة سيوجه حصرياً للاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات العائد المرتفع على غرار الموانئ، والمطارات والسكك الحديدية.

من خلال عملية التحليل التقييمي للاستدامة المالية في الجزائر، وبناء على خصائصها الاقتصادية والمالية باعتبارهم دولة نفطية تمتاز بمواردها النفطية الكبيرة، خلصنا من خلال هذا البحث أن الجزائر في وضع مالي غير مستدام و قابل للتأثر للصدمات بما فيها الصدمة النفطية الأخيرة، مما يفرض على السلطات المالية لها إتباع اصلاحات هيكلية لأجل تعزيز الاستدامة المالية والحد التقلبات الدورية السياسة المالية، وذلك بداية من صياغة استراتيجية واضحة لإدارة الدين العام ضمن إطار تنسيقي يضم السياستين المالية والنقدية ضمن إطار اقتصادي شامل يضمن استدامة الانتفاع من الثروة النفطية وذلك من خلال جعل الموارد الطبيعية غير المتجددة، موارد مالية مستدامة ومتجددة بفعل الاستثمار المدر للعائد من خلال إنشاء صندوق للثروة السيادية يضمن تحسين عزل الاقتصاد و السيولة المحلية من تقلبات الإيرادات النفطية، أو إيجاد آلية للتحويل صندوق ضبط الموارد الى صندوق ثروة سيادي يعمل وفق اطار قانوني منظم مع الميزانية العامة للدولة، ومحافظ على القيمة الحقيقية للثروة، فالمضي قدما في تحقيق استدامة المالية العامة، غير ممكن في ظل الوضع الحالي للصندوق وطريقة التخصيص التمويلي الخاص به، والموجه لتغطية العجز في الميزانية، والتي لا تسمح باستثمار مستدام للعوائد المالية للثروة النفطية.

¹ International Monetary Fund .Public sector debt statistics : guide for compilers and users, 2011.Washington,P:148.

² فتحي خن، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، 07-08 أبريل 2015، سطيف، ص:03.

³ Sturm.M & Gurtner.F & Gonzalez .J, Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues (Occasional paper series 104).Frankfurt/Main: ECB.2009. P: 18.

⁴ Enrique Cosio-Pascal. Audit of Public Debt. The Debt Office Functions. Module 2of UNITAR e-Learning Course .P:61.

⁵ Mohammed Laksaci. Impact of the oil price decline on the Algerian banking system .Algiers, 26 April 2016. P:01. in link: <http://www.bis.org/review/r160526b.pdf>

⁶ Croce, E. and V.H. Juan-Ramon, Assessing fiscal Sustainability :A Cross-Country comparison, IMF Working, Washington,2003,P:07.

⁷ International Organization of Supreme Audit Institutions. Debt Indicators. INTOSAI General Secretariat. A-1033 VIENNA. P: 14.

⁸ International Organization of Supreme Audit Institutions. idem. P :15.

⁹ Moez Souissi. A STRUCTURAL MODEL FOR ALGERIA. ALGERIA. A STRUCTURAL MODEL FOR ALGERIA .SELECTED ISSUES.IMF Country Report No. 16/128.May 2016.P:04.

¹⁰ International Organization of Supreme Audit Institutions. Op .cit. P :16.

¹¹ IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington.P:37.

¹² صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 مع الجزائر، بيان صحفي رقم 107/16، 14

مارس 2016، ص:01.

¹³ IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. Op .cit. P:37.